وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

كلية الحقوق

قسم الحقوق

ينظـــــــــم

الملتقى الوطني الأول الموسوم ب :

الجزاء الجنائي

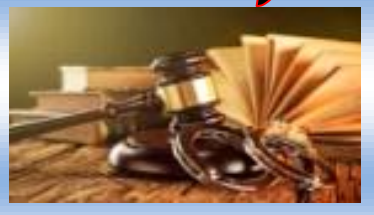

يومي 19 – 20 فيفري 2020

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د مانع جمال عبد الناصر
عميد كلية الحقوق

مدير الملتقى: أ.د بوكحيل لخضر

رئيس اللجنة العلمية: أ.د شاذلي نور الدين

رئيس اللجنة التنظيمية: د. دريسي ميلود

ديباجة :

إن المتتبع لتاريخ النظم العقابية، يتبن بوضوح أن كافة المجتمعات البشرية على اختلاف تطورها الحضاري وتباعدها المكاني، و على مر العصور استخدمت ردود فعل عقابية لمواجهة الظواهر الإجرامية المختلفة ، متأثرة بعوامل سياسية اقتصادية ،اجتماعية ودينية . غايتها ردع الجاني وزجر غيره، وتسكين حقد المجني عليه، فلازمت العقوبة الجريمة. تغيرت مبررات العقاب وتغيرت تبعا لذلك أساليبه، وأهدافه لتصبح أكثر إنسانية وفعالية ، لكن الثابت أن الجزاء الجنائي أشد صور الجزء القانوني قسوة، كونه الرد الأنسب على الجريمة التي تشكل أخطر أشكال الإخلال بأمن المجتمع واستقراره ، لما تلحقه من اعتداء على مصالح اجتماعية

نبذت المجتمعات المعاصرة فكرة الانتقام كأساس للعقاب وظهرت أفكار الإصلاح وإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي،و تفريد الجزاء، ولأن العقوبة أخفقت في مواطن عدة في تحقيق الهدف المنشود منها الأمر الذي استلزم ايجاد بديل يحل محلها في هذه المواطن فشكل تدبير الأمن صورة أخرى للجزاء الجنائي ، فأعيد النظر في الجزاء الجنائي باعتباره يستهدف حماية المجتمع ضد الجناة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين من جهة وحماية أعضائه من خطر الوقوع في الجريمة من جهة أخرى، واعتماد أساليب معاملة عقابية حديثة في ظل احترام حقوق الإنسان من جهة ثالثة .

كما تفطنت العديد من التشريعات لمسألة ترشيد العقاب وعدم الإسراف في تسليطه باستحداث بدائل للعقوبات التقليدية،وتبني عدالة تصالحية بديلة للعدالة العقابية في بعض الجرائم دون الإخلال بحق الدولة في العقاب،

فإذ كان الارتباط العضوي بين الجريمة والجزاء سواء كان في صورة عقوبة أو تدبير أمر مسلم به، فإن نوعه ومقداره و مدى كفايته في مواجهة الأشكال الجديدة من الإجرام و مدى تناسبه وجسامة الاعتداء، وكيفية تطبيقه والسلطة التقديرية الممنوحة للجهة القضائية في تقديره ومدى تحقيقه للسياسة الجنائية المنتهجة، مسائل يطرحها بإلحاح رجال القانون و غيرهم من المهتمين بالموضوع ، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات الجريمة و تضيق أروقة المحاكم بالمتابعين في مختلف الجرائم، وتزدحم المؤسسات العقابية بالمحكومين عليهم والعائدين ، فموضوع الجزاء الجنائي من الموضوعات الجديدة القديمة فالمفهوم والأغراض والأنواع والغايات موضوعات يعاد النظر فيها بشكل يتماشى و متطلبات السياسة الجزائية المنتهجة والتي تتحكم فيها العديد من العوامل.

من هنا تبرز أهمية الملتقى في سعيه لمعالجة مختلف المستجدات التي عرفها الجزاء الجنائي بمختلف صوره وانعكاسات ذلك على فعاليته في تحقيق أهداف السياسية الجنائية،والمشاكل العملية و الإشكالات القانونية التي يطرحها تطبيق الجزاءات المختلفة.

إشكالية الملتقى:

ما مدى فعالية الجزاء الجنائي في مكافحة الجريمة والوقاية منها، بما يتماشى و تحقيق أهداف السياسية الجنائية المعاصرة ؟

المحاور:

المحور الأول:الإطار المفاهيمي للجزاء الجنائي

المحور الثاني: فعالية الجزاءات الجنائية في تحقيق أهداف السياسة الجنائية

المحور الثالث : التوجهات المعاصرة في مجال الجزاء الجنائي

المحور الرابع : المشكلات و إشكالات تطبيق الجزاءات الجنائية

أهداف الملتقى:

1- ا لتعرف على الإطار النظري للجزاء الجنائي بمختلف صوره والوظائف والأغراض التي عرفت تطورا كبيرا ومسألة الجمع وتداخل العقوبات وتدابير الأمن

2 - رصد واقع فعالية العقوبات المقررة و مطبقة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ومدى تحقيقها لأهداف السياسة الجنائية

3- إ براز الدور العقابي والقضائي لمختلف الهيئات المكلفة بتطبيق العقوبات والمشرفة على التنفيذ والعلاقات القائمة بينها في التشريع الجزائري والمقارن

4- مناقشة أسباب فشل السياسة العقابية في مكافحة الجريمة والوقاية منها وحالت دون تحقيق الأهداف المنشودة، والمثالب والآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية و النفسية ...الخ لبعض الجزاءات

5- الكشف عن التوجهات الحديثة في مجال الحد من تسليط الجزاءات الجنائية أو استبدال العقوبات وطرق و أساليب تنفيذها

6- بناء مقترح عام لتطوير المنظومة التشريعية الوطنية لتجسيد التوجهات المعاصرة وتجاوز العيوب وأسباب فشل السياسة العقابية الحالية.

شروط المشاركة :

✓ التقييد بمحاور الملتقى
✓ أن تتصف المداخلة بالأصالة والجدة وأن يستوفي قواعد البحث العلمي
✓أن لا تكون المداخلة سبق نشرها أو المشاركة بها في ملتقيات سابقة أو جزء من رسالة علمية
✓أن تحرر المداخلات باللغة العربية وترفق بملخص باللغة العربية وأخر باللغة الفرنسية أو الانجليزية
✓تخضع المداخلات للتحكيم من قبل اللجنة العلمية للملتقى التي تقرر قبولها من عدمه
✓أخر أجل لتقديم المداخلات كاملة: 15نوفمبر
✓الرد على المداخلات المقبولة : 25 نوفمبر

ترسل المداخلات على العنوان الالكتروني:
seminaire.droit.penal.2019@gmail.com

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د بوكحيل لخضر	جامعة عنابة
أ.د طالبي حليمة	جامعة عنابة
أ.د بوشهدان عبد العالي	جامعة عنابة
أ.د حداد عيسى	جامعة عنابة
أ.د بوسقيعة أحسن	جامعة الجزائر
أ.د طاشور عبد الحفيظ	جامعة قسنطينة
أ.د بوبندير عبد الرزاق	جامعة قسنطينة
أ.د مباركي دليلة	جامعة باتنة
أ.د سعادنة العيد	جامعة خنشلة
أ.د دلول الطاهر	جامعة تبسة
أ.د نواصر العايش	جامعة باتنة
أ.د منصور رحماني	جامعة سكيكدة
د. خليفة محمد	جامعة عنابة
د. خليفة راضية	جامعة عنابة
د.طلبي ليلى	جامعة عنابة
د.بوسيلو عبد المجيد	جامعة عنابة
د.شرايرية محمد	جامعة قالمة
د. جدي صبرينة	جامعة عنابة
د. ساكر عبد السلام	جامعة عنابة
د. دريسي ميلود	جامعة عنابة
د. بوبكر صبرينة	جامعة سوق أهراس
د.بخوش هشام	جامعة سوق أهراس

أعضاء اللجنة التنظيمية

رحامنية بشير	حسين ميلود	بوغالم كريمة
بوقرة سومية	دردور نسيم	بودماغ إلياس
قريز بلال	تومي عبد الرزاق	ضيف نوال
علالي أمينة	صويلح حسين	عيادي سارة
بن جامع فرحات	سرد وك هبة	بلهوشات لامية
سايح ليندة	بستاني زهرة	